

الشراهر فيصيح ح هذا بقدر مذهب السالك قال صاحب
 التلخيص وفيما قاله نظراما اولاً فإذن الفاعل اللفظي والمعنى
 سواء في امتناع التقديم مادام على صحتها لأن كلام من الفاعل
 والسابع لا يجوز تقديمه فتجوز به تقديم المعنوي دون اللفظي
 تحكم وما قول في المنكر لسبب للتخصيص هو تقديم التقوية
 وهو الموعود للأبدان منوع ايضاً لجواز ان يكون الموعود التقوية
 او ما يفهم من التحويل والتخفيف ونحو ذلك وما قوله لا يقال
 المبرر لآخره فيمنوع كيف وقد قال الشيخ عند القاهرة قدم
 شران المعنى الذي اهره من جنس الشران من جنس الخير
 ثم قال السالك ويقرب من زيد قائم زيد قائم في افادة التقوية
 لتضمنه الضمير كقام وليس مثله لانه يشبه الخالي من الضمير
 من جهة انه لا يتغير بالخطاب والتكلم والغيبة تقول انت قائم
 وانا قائم وهو قائم فلا يتغير كما تقول انت رجل وانا رجل وهو
 رجل فصارت التقوية الحاصلة بالضمير الذي لا يتغير في صفة
 ولهذا الرجل ان اي اسم الفاعل مع ضمير جملة ولا عودل مما
 ملته في البناء بل قضوا بان مفرد وهو معرب تقول رجل قائم
 ورجلاً قائماً ورجل قائم قال ابن الحاجب ولا خلاف بينهم في ذلك
 قلت نعم استثنى صورتان يكون فيهما جملة نرض عليهما جماعة
 اذا وقع صلة لاولا وصي داوله فاعل يفنى عن الخبر
 صابري تقديمه كاللازم مثلك لا يجمل بالابن العالم
 ومثله غيرك لا يجوز اي انت اذا لم يكن تعريفين شي
 من المسند اليه الذي يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ
 مثل وغيره اذا استعمل على سبيل الكناية من غير تعريفين باحد نحو

مثلك

٢٢
 مثلك لا يجمل وغيرك لا يجوز اي انت لا يجمل وانت تجوز
 فليس المراد في بلنظ مثلك غير افادة الحكم للضيق اليه
 كما قال ولما قل مثلك بسواك يا فردا بلا مثله وقال المتنبي
 غيري باكثر هذا الناس يتخضع لغيره ان يعرض بواحد
 يصفه بان يتخضع بل اراد انه ليس ممن يتخضع قال صاحب
 التلخيص واستعمال مثل وغيره هكذا مركز في الطبع والسرد
 في التقديم انه يفيد التقوية وهو اعون على ايشاء الحكم
 المقصود بطريق الكناية التي هي ابلغ قال الشيخ سعد الله
 وليس معنى كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد
 انه كان يقتضى القياس ان يجوز التاخير لكن لم يرد
 الاستعمال الاعلى التقديم رضى عليه في دلائل الأعراب
 وربما قدم اذ لم يرد كمال لمرات اذ تاخيره به يدل
 على انتفاء الحكم الجموع عن كل فرد وهو حكم قبلا
 الشيخ ان الضمير النفي انت كل بان ادانت تقدمت
 كقوله ما كل ما سمى او عمل المنفي فيها عن
 كما ان الرجال كلهم وان اخذ كل المال او اقدم
 توجه النفي الى الشمول ثم اثبت للبعض والافليع
 فاصبحت المتبادر على ذنب كل لمر اصنع
 قال كثير من اهل هذا الفن قد يكون تقديم المسند اليه
 لافادة اليوم نحو كل انسان ان لمرات فان يفيد نفي الحكم
 عن كل واحد بخلاف ما اذا اضرب نحو لمرات كل انسان فان
 يفيد نفي الحكم عن مجموع الأفراد لا عن كل فرد وهو يصدق
 نفي فرد واحد وهو حكمه وانضيم يقضي به الذوق واستعمال العرب